

قانون اقامة الاجانب

رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان . . .
بناء على ما عرضه مفوض الشرطة ونظرا لما تقتضيه المصلحة العامة قررنا اصدار قانون اقامة الاجانب
التالي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة ١ :

يعتبر اجنبيا بالمعنى المقصود في هذا القانون ، كل شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العمانية .

المادة ٢ :

مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقات الدولية والانظمة الخاصة يخضع الاجانب لاحكام هذا القانون فيما يتعلق
بدخولهم سلطنة عمان واقامتهم فيها وخروجهم منها .

المادة ٣ :

(أ) يستثنى من كل او بعض احكام هذا القانون اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والهيئات الدولية
وأفراد عائلاتهم والاشخاص التابعين لهم .
(ب) تنظم بقرار من وزير الخارجية كيفية وشروط اعطاء بطاقات اقامة الى الاشخاص الميينين في هذه المادة .

المادة ٤ :

يحق للاجنبي الحاصل على سمة مرور او سمة اقامة او بطاقة اقامة ، التجول في سلطنة عمان ما عدا
الاماكن المستثناة من قبل السلطات المختصة .

الباب الثاني

في الدخول الى السلطنة

المادة ٥ :

(أ) لا يجوز لغير العماني الدخول الى سلطنة عمان الا من الاماكن المحددة لذلك وشرط أن يكون حاملا وثيقة
سفر صالحة قانونية وموسومة بسمة مرور أو بسمة اقامة من ممثلي السلطنة في الخارج أو من المرجع
المكلف رعاية مصالح العمانيين في الخارج أو من الدائرة المختصة في السلطنة .
(ب) يتوجب على كل اجنبي يؤم الدخول الى السلطنة أن يجيب خطيا أو شفاهة على الاسئلة التي يمكن أن
تطرح عليه من قبل موظفي دائرة الهجرة .
(ج) على الاجنبي الراغب في الدخول الى السلطنة لتعاطي مهنة أو عمل أن يحصل مسبقا على موافقة مبدئية
من وزارة العمل .

المادة ٦ :

(أ) على الاجنبي فور دخوله اراضي السلطنة أو خلال ثماني واربعين ساعة على الاكثر أن يصرح لدائرة
الهجرة عن المكان أو العنوان الذي يتخذة محلا لاقامته . أما اذا كان يرغب بالاقامة في أحد الفنادق أو
ما شابهها فيمكن أن يقوم مدير الفندق بهذا التصريح مكانه .
(ب) على هذا الاجنبي عند تغيير محل اقامته ، ان يخطر بذلك دائرة الهجرة فورا أو في مهلة لا تتعدى
الثماني واربعين ساعة .
(ج) يتوجب على مديري الفنادق ونحوها ، وعلى كل من أوى اجنبيا أو اسكنه ، ان يخطر دائرة الهجرة في
مهلة اقضاها ثماني واربعين ساعة .

المادة ٧ :
على ربانة السفن والطائرات وسائقي السيارات عند وصولها الى الموانئ والمطارات ومراكز الحدود أن يقدموا كشفا بأسماء رجال سفنهم وطائراتهم وسياراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو سمات دخول أو الذين يلوح لهم أن جوازات سفرهم غير صحيحة أو غير سارية المفعول ، وعليهم أن يمنموا أولئك الركاب من مغادرة السفينة أو الطائرة أو السيارة أو الصعود إليها .

الباب الثالث

الفصل الاول

في المرور والاقامة

المادة ٨ :
(أ) تكون اقامة الاجنبي في الاراضي العمانية عابرة، مؤقتة أو مديدة بحسب الترتيب والتعريف التاليين :
١ - الاقامة العابرة هي الممنوحة بوسم وثيقة سفر الاجنبي بخاتم سمة المرور لمدة أقصاها ٧٢ ساعة ، شرط أن يكون هذا الاجنبي حائزا على تذكرة سفرصالحة تثبت قدرته على متابعة السفر خلال الـ ٧٢ ساعة .
٢ - الاقامة المؤقتة هي الممنوحة بوسم وثيقة سفر الاجنبي بخاتم سمة المرور ومدتها أكثر من ٧٢ ساعة ولغاية ثلاثة أشهر .
٣ - الاقامة المديدة هي الممنوحة بمقتضى بطاقة الاقامة ومدتها تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات قابلة للتجديد وفقا لتقدير السلطات المختصة .
(ب) تعطى « سمة اقامة العمل » لكل أجنبي يدخل السلطنة لتعاطى مهنة أو عمل .

المادة ٩ :
تخول سمة المرور حاملها الدخول الى سلطنة عمان مرة واحدة والاقامة فيها لمدة أقصاها ٧٢ ساعة .

المادة ١٠ :
تخول سمة الاقامة المؤقتة حاملها الدخول الى سلطنة عمان مرة أو عدة مرات والاقامة فيها لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ منح السمة .

المادة ١١ :
مع مراعاة المادتين ٥ و ٨ تمنح دائرة الهجرة الراغبين في الاقامة في السلطنة للعمل مدة تفوق الثلاثة أشهر بطاقات اقامة صالحة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات .

الفصل الثاني

في سمات المرور وسمات الاقامة

المادة ١٢ :
يمنح ممثلوا سلطنة عمان في الخارج والمراجع المكلفة رعاية مصالح العمانيين في الخارج سمات المرور وسمات الاقامة . وفي الحالات الاستثنائية يعود لدائرة الهجرة أن تمنح سمات المرور وسمات الاقامة الى الاجانب القادمين الى السلطنة بدون سمة بعد مراجعة ديوان جلالة السلطان أو وزارة الخارجية .

المادة ١٣ :
تعطى سمة المرور أو سمة الاقامة بوسم وثيقة سفر الاجنبي بخاتم الدخول .

المادة ١٤ :
يعين عند منح السمة تاريخ انتهاء العمل بها وتكون صالحة اعتبارا من تاريخ منحها .

المادة ١٥ :

لا يمكن منح السمة دون الرجوع الى السلطات المختصة الى الاجنبي الذي ينتمي الى احدى الفئات التالية :

- (أ) فئة الاشخاص الواردة اسماؤهم في لائحة غير المرغوب فيهم .
- (ب) الاجانب القادمون للعمل أو الارتزاق .
- (ج) حاملوا اجازات المرور .
- (د) فئات أخرى تعيينها الدائرة المختصة .

المادة ١٦ :

لا تعطى السمة الا لمن كان يحمل وثيقة سفر معترف بها من قبل السلطنة ولا تزال صالحة لاكثر من ثلاثين يوما ويجب في جميع الاحوال أن ينتهي مفعول السمة ثلاثين يوما على الاقل قبل انتهاء العمل بوثيقة السفر .

المادة ١٧ :

على كل اجنبي دخل السلطنة بسمة مرور أو سمة اقامة ورغب بتمديد اقامته ان يتقدم بطلب التمديد الى دائرة الهجرة قبل ٤٨ ساعة على الاقل من تاريخ انتهاء مدة السمة .

المادة ١٨ :

على الاجانب ، خلال مدة اقامتهم ان يقدموا متى طلب منهم ذلك جوازات السفر أو الوثائق التي تقوم مقامها ، وان يجيبوا عما يسألون من بيانات ، وان يتقدموا عند الطلب الى دائرة الهجرة في الميعاد الذي يحدد لهم . ويجب في حالة فقد جواز السفر أو تلفه أن يبلغوا دائرة الهجرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الفقد أو التلف .

الفصل الثالث

في بطاقات الإقامة

المادة ١٩ :

(أ) على كل اجنبي يرغب في الإقامة في سلطنة عمان مدة تزيد عن ثلاثة أشهر أن يملئ ويوقع بيانا يقدمه الى دائرة الهجرة قبل ثلاثين يوما على الاقل من موعد انتهاء اقامته المؤقتة .

(ب) لا تمنح بطاقة الإقامة الا لمن كان موجودا داخل السلطنة . ويعود لدائرة الهجرة أن تقبل أو ترفض منح بطاقة الإقامة أو تجديدها .

(ج) يذكر في البيان وفي البطاقة كامل هوية الاجنبي وعنوانه وأوصاف وثيقة سفره والغاية من اقامته .

(د) تبقى بطاقات الإقامة ملكا للسلطنة ، ويتوجب على أصحابها أن يعيدونها الى دائرة الهجرة فور مغادرتهم النهائية أراضي السلطنة .

المادة ٢٠ :

لا يعطى بطاقة اقامة الا الشخص الذي يكون جاوز الثامنة عشر من عمره . ويمكن اعطاء البطاقة لشخص دون هذا السن اذا كان مستقلا عن والديه . ويجب أن تشمل بطاقة كلا الزوجين هوية الآخر وأسماء أولادهما المقيمين معهما والذين هم دون الثامنة عشرة .

المادة ٢١ :

(أ) يقدم طلب تجديد بطاقة الإقامة الى دائرة الهجرة قبل ثلاثين يوما على الاقل من موعد انتهاء العمل بها .

(ب) لا تجدد بطاقة الإقامة اذا كان حاملها خارج السلطنة .

المادة ٢٢ :

لا تجزى بطاقة الإقامة لحاملها الدخول الى السلطنة .

المادة ٢٣ :

تعطى بطاقة الإقامة للشخص الذي دخل البلاد للعمل بمعرفة كفيله ، وعلى هذا الكفيل تقع مسؤولية استرجاع بطاقة الإقامة وطلب اخراج الشخص من البلاد في حالة انتهاء اقامته او عدم تجديدها وفي حالة رفع كفالة الكفيل عنه .

المادة ٢٤ :
يفقد الاجنبي حقه في بطاقة الإقامة اذا تجاوز مجموع مدة اقامته خارج السلطنة بدون سبب مقبول ثمانية أشهر خلال سنة واحدة أو ثمانية عشر شهرا خلال ثلاث سنوات .

المادة ٢٥ :
يمكن بمرسوم سلطاني اعطاء بعض رعايا الدول الاجنبية بطاقات اقامة بدون التقيد بالشروط المفروضة في هذا القانون ، أما لاعتبارات خاصة تتعلق بالمجاملات الدولية أو لاي سبب آخر .

الباب الرابع

في دخول الاجانب للعمل في السلطنة

المادة ٢٦ :
ان اقامة الاجنبي في السلطنة لا تخوله الحق بأن يتعاطى أى عمل أو مهنة ما لم يكن مرخصا له بذلك من وزارة العمل وفقا للأنظمة والقرارات النافذة .

المادة ٢٧ :
على كل اجنبي يرغب في الدخول الى السلطنة لتعاطى مهنة أو عمل ، بأجر أو بدون أجر ، أن يحصل مسبقا على موافقة مبدئية من وزارة العمل قبل مجيئه اليها .

المادة ٢٨ :
يقدم الاجنبي في الخارج طلب الموافقة المسبقة الى وزارة العمل بواسطة وكيله أو رب العمل الذي سيتعاقد معه للعمل في السلطنة .

الباب الخامس

في الخروج والابعاد من السلطنة

المادة ٢٩ :
لا يجوز للاجنبي مغادرة الاراضي العمانية الا من الاماكن المحددة لذلك .

المادة ٣٠ :
يبعد كل اجنبي بعد تنفيذ الحكم القضائي الصادر بحقه لارتكابه أى جرم من نوع الجنائية أو أى جرم من نوع الجنحة اقترن بحكم يقضى ، عدا العقوبة بابعاده من البلاد .

المادة ٣١ :
يجوز للحكومة ، خارج حالة الاحكام القضائية ، ان تتخذ قرارا اداريا معللا بابعاد أى اجنبي وبالغاء بطاقة اقامته أو مفعول السمة التي بحوزته ، وذلك في الحالات التالية :
(أ) اذا قام هذا الاجنبي بنشاط من شأنه الاضرار بأمن البلاد أو بسلامتها أو قام بأى عمل يعرض كيانها السياسي أو الاقتصادي أو المالى للخطر ، أو اذا كان عمله يسيء الى الاخلاق العامة .
(ب) اذا كان هذا الاجنبي منتميا أو مشايعا لاي حزب غير مرغوب فيه .
(ج) اذا كان الاجنبي ممن حملوا السلاح في الداخل أو في الخارج ضد قوات سلطنة عمان النظامية أو ممن عملوا في صفوف اعدائها .
(د) اذا لم تكن للاجنبي وسيلة ظاهرة للعيش .

المادة ٣٢ :
(أ) يجرى ابعاد الاجنبي بابلاغه وجوب مغادرة البلاد بوسائله الخاصة في مهلة يحددها قرار الابعاد الصادر بحقه .
(ب) يجوز توقيف الاجنبي الصادر أمر ابعاده لمدة لا تزيد عن أسبوعين اذا كان هذا التوقيف ضروريا لتنفيذ أمر الابعاد .
(ج) اذا كان للاجنبي الصادر امر بابعاده مصالح في البلاد تقتضى التصفية ، اعطى مهلة لتصفيتها بعد ان يقدم كفالة شخصية بحيث لا تزيد هذه المهلة عن ثلاثة أشهر .

الباب السادس

في اجازة المرور

المادة ٣٣ :

- (أ) يجوز للدائرة المختصة أن تمنح الاجنبي الذي لا يحمل وثيقة سفر اجازة مرور للسفر الى الخارج اذا كان هذا الاجنبي لاجئا أو من جنسية غير معينة .
(ب) كما يجوز للدائرة المختصة أن تمنح الاجنبي الذي فقد وثيقة سفره أو أصبحت هذه الوثيقة غير صالحة لسبب ما ، اجازة مرور اذا كان لا ممثل للدولة التي ينتمى اليها في السلطنة ويطلب مفعول هذه الاجازة اذا دخل حاملها أراضي أى بلد فيها ممثل للدولة التي ينتمى اليها .

المادة ٣٤ :

- لا تحول اجازة المرور حاملها العودة الى السلطنة مالم تكن مقترنة باجازة عودة .

المادة ٣٥ :

- يجوز تنظيم اجازة مرور مشتركة لرب العائلة وزوجته ولاولاده الذين لم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم .

الباب السابع

في اللجوء السياسي

المادة ٣٦ :

- كل اجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير عمانية أو مهددة حياته أو حريته لاسباب سياسية ، يمكنه أن يطلب منحه حق اللجوء السياسي .

المادة ٣٧ :

- يمنح حق اللجوء السياسي بموجب مرسوم سلطاني .

المادة ٣٨ :

- يعطى من منح حق اللجوء السياسي بطاقة خاصة من الدائرة المختصة يدون فيها كامل هويته والشروط المفروضة عليه عند الاقتضاء .

المادة ٣٩ :

- يمكن في أى وقت كان العدول عن منح الاجنبي حق اللجوء السياسي واخراجه من السلطنة كما يمكن تقييده بشروط جديدة كالاقامة في نطاق معين أو سواها .

المادة ٤٠ :

- لا يحق لمن منح حق اللجوء السياسي أن يقوم طيلة اقامته في السلطنة بأى نشاط سياسي .

المادة ٤١ :

- اذا تقرر اخراج اللجوء السياسي فلا يجوز ترحيله الى أرض دولة يخشى فيها على حياته أو حريته .

الباب الثامن

في المرور

المادة ٤٢ :

- تحدد رسوم سمات المرور والاقامة ورسوم بطاقات الاقامة واجازات المرور بمرسوم سلطاني .

الباب التاسع

في الاعفاءات

المادة ٤٣ :

- (أ) يجوز للدائرة المختصة اعفاء الفئات التالية من رسم وثائق السفر العائدة لها ، على أن تمنح سمات مرور أو سمات اقامة جماعية بموجب مستند مستقل بعد التحقيق من أن وثائق السفر فانوية وصالحة .
- ١ - السياح والطلاب والرياضيون ، لدى قدومهم أو سفرهم ضمن وفود أو فرق منظمه .
- ٢ - ملاحو السفن والطائرات ، لدى دخولهم الى السلطنة بباخرتهم أو بطايرتهم .
- (ب) لا يجوز للاجنبي الذي دخل السلطنة بموجب سمة جماعية الانفصال عن الفرقة أو عن الوفد الا اذا استحصل لنفسه على سمة مرور أو سمة اقامة .

المادة ٤٤ :

لدى الدخول تقدم وفود السياح أو الطلاب أو الرياضيين الى مركز الهجرة لائحة على اربع نسخ بأسماء أفرادها مرتبة بحسب جنسياتهم وتواريخ وامكنة ولادتهم . يختم المركز النسخ الاربع بختم الدخول ويذكر عليها مدة الاقامة المجازة ويرسل نسخة الى دائرة الهجرة ويحتفظ بنسخة واحدة ويعيد النسختين الثالثة والرابعة الى المسئول عن الوفد . يختم مركز الحدود لدى الخروج النسختين الثالثة والرابعة بختم الخروج ويرسل احدهما الى دائرة الهجرة ويحتفظ بالنسخة الاخرى .

المادة ٤٥ :

يمكن لدائرة الهجرة اعفاء المهندسين والفنيين الذين يقتضى دخولهم الى السلطنة لاصلاح السفن أو الطائرات المتعطلة في موانئ السلطنة ، من سمة الدخول شريطة مغادرتهم للبلاد فور انتهاء عملهم .

المادة ٤٦ :

يمكن لدائرة الهجرة اعفاء المرضى من المسافرين والملاحين - ممن يتطلب نقلهم الى الخارج بطريق الجو - من السمة شريطة مراعاة الشروط التي تحددها دائرة الحجر الصحي .

المادة ٤٧ :

- (أ) يمكن لدائرة الهجرة (في بعض الحالات) أن تعفى الملاحين البحريين والجويين من السمة الجماعية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون وان تسمح لهم بدخول السلطنة بموجب بطاقتهم المهنية .
- (ب) يقدم المسئول عن كل باخرة أو طائرة تصل الى السلطنة أو تغادرها بياناً الى مركز الدخول بأسماء الملاحين ومعاونيهم الراغبين في الدخول الى السلطنة أو الخروج منها ويدقق المركز في البيانات المقدمة اليه ويسمح للاشخاص الواردة اسماؤهم فيها بالدخول أو الخروج بموجب بطاقتهم المهنية يتخذ التدابير اللازمة للتأكد من مغادرة جميع الاجانب الداخلين وفقاً لاحكام هذه المادة .
- (ج) يرفع المركز الى دائرة الهجرة بياناً بأسماء الملاحين الذين يقيمون في البلاد مدة من الزمن تعين حدها الاقصى الدائرة المختصة .

الباب العاشر

في العقوبات

المادة ٤٨ :

- يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة وعشرين الى خمسمائة ريال عماني وبالابعاد من عمان أو باحدى هذه العقوبات :
- (أ) كل اجنبي يدخل اراضي السلطنة خلسة اودون التقيد باحكام الفقرة الفرعية الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون .
- (ب) كل اجنبي يخالف احكام المادة (٥) أو المادة (٢٩) من هذا القانون .
- (ج) كل اجنبي يدلي بتصريح كاذب بقصد اخفاء هويته أو يستعمل وثائق هوية مزورة .

المادة ٤٩ :
يعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من عشرة ريالات الى مائة ريال عماني وبالإبعاد أو باحدى هذه العقوبات :
كل اجنبي لا يغادر الاراضى العمانية بعد ابلاغه رفض تمديد اقامته .

المادة ٥٠ :
يحكم بأقصى العقوبات الواردة في المادتين السابقتين في حالة تكرار المخالفات المبينة فيها وفي حال عودة الاجنبي الى البلاد بصورة غير مشروعة بعد اخراجه منها .

المادة ٥١ :
يعاقب بالحبس من اسبوع الى شهرين وبالغرامة من ريال عماني الى عشر ريالات عمانية أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل اجنبي يهمل بدون عذر مقبول المطالبة ضمن المهلة القانونية بتمديد اقامته وذلك مع الاحتفاظ بحق ابعاده في حال عدم الموافقة على تمديد اقامته .

المادة ٥٢ :
كل من يخالف احكام المادة السادسة من هذا القانون يعاقب بغرامة من عشرة ريالات الى خمسين ريال عماني .

المادة ٥٣ :
كل من ساعد اجنبيا او سهل له ارتكاب اى من المخالفات المنصوص عليها في المواد ٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ من هذا القانون ، يعاقب بعقوبة الفاعل بعد ان تخفّض من السدس الى الثلث . تطبق أحكام هذه المادة على ربان السفينة او الطائرة الذى يدخل او يحاول ان يدخل اجنبيا الى اراضى السلطنة بطريقة مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٤ :
يمكن حجز كل مركبة او سفينة او طائرة تستعمل أو من المنوى استعمالها لادخال اجنبي أو أكثر الى اراضى السلطنة بطريقة مخالفة لاحكام هذا القانون .
يتم حجز السفن التى يقوّق وزّنها ٥٠٠ طنًا والطائرات بموجب مرسوم سلطاني .

المادة ٥٥ :
على جميع الوزارات والدوائر المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعود لرئيس دائرة الهجرة ان يصدر التعليمات التى يراها لازمة لتأمين تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٦ :
يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في ١٠ ذى القعدة ١٣٩٣

الموافق ٦ ديسمبر ١٩٧٣

نشر هذا القانون في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٤٥) الصادرة في ١٥/١٢/١٩٧٣ .